

مجتمع

طالبان: موافقة على حملة تحصين ضد شلل الأطفال

تعزز وكالات الأمم المتحدة حملات تحصين أطفال أفغانستان دون خمسة أعوام ضد شلل الأطفال، للمرة الأولى منذ عام 2018، بعد موافقة حركة طالبان، بحسب ما أعلنت منظمة الصحة العالمية. وكانت الحركة قد منعت، على مدى ثلاثة أعوام، عمليات التحصين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وبسبب المنع واستمرار القتال، لم يحصل نحو 3,3 ملايين طفل على لقاحاتهم. واليوم، تأتي موافقة الحركة كمحاولة لإظهار استعدادها للتعاون مع وكالات دولية. فهي تسعى إلى الحصول على اعتراف عالمي بحكومتها الجديدة. (أسوشيتد برس)

أكثر من 20 مليون يمني معرّضون للملاريا

أعلنت منظمة الصحة العالمية أنّ أكثر من 20 مليون يمني عرضة إلى الإصابة بالملاريا. وأكد تقرير نشرته المنظمة أنّ 20,4 مليون يمني، أي ما يعادل 65 في المائة من إجمالي عدد السكان، يعيشون في مناطق معرضة إلى خطر انتقال الملاريا، في حين تشير التقديرات إلى أنّ نحو مليون حالة جديدة من الملاريا تعصف بالبلاذ سنوياً. وتدعم المنظمة العاملين الصحيين المتطوعين، من خلال توفير اختبارات تشخيصية سريعة وأدوية وبناء القدرات، عبر تدريبات أساسية حول الكشف والعلاج وتنقيف المجتمعات المحلية بأهمية الوقاية. (قنا)



خطر الوقود الأحفوري

يحتاج العالم إلى خفض أكثر من نصف إنتاجه من الفحم والنفط والغاز في العقد المقبل للحفاظ على فرص منع غازات الاحتباس الحراري من الوصول إلى مستويات خطيرة. هذا ما شدّد عليه تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أمس الأربعاء. وأكد التقرير أنّ خطط إنتاج الفحم والنفط والغاز تتعارض إلى حد كبير مع أهداف اتفاق باريس بشأن المناخ (2015)، على الرغم من التعهدات بخفض انبعاثات تلك الغازات. فالدول المعنّية ما زالت تخطط لاستخراج ضعفي كمية الوقود الأحفوري في عام 2030. ويهدف اتفاق باريس بشأن المناخ إلى إبقاء الاحترار أقل بكثير من درجتين مئويتين مقارنة بما كان عليه في عصر ما قبل الصناعة، وإذا أمكن أن يكون محدوداً بـ 1,5 درجة مئوية. ولعل أهم عناصر تحقيق الحدّ من الانبعاثات هو التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري المسبّب للتلوّث، هو «البدء» بخفض الإنتاج العالمي للوقود الأحفوري فوراً وبشكل كبير. لكنّ الوضع ليس كذلك. وقبل أقل من أسبوعين من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (كوب 26) التي تُعقد في غلاسكو بإسكتلندا، أعرب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره الذي أعدّه بالتعاون مع معاهد أبحاث منها معهد استوكهولم للبيئة، عن أسفه لأنّ خطط الحكومات للإنتاج في هذا القطاع ما زالت «بعيدة بشكل خطير» عن أهداف باريس. ولفت التقرير إلى أنّ مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية والناشئة الكبرى استثمرت في مشاريع الوقود الأحفوري الجديدة أكثر من استثماراتها في الطاقة النظيفة منذ بداية عام 2020. (فرانس برس، أسوشيتد برس)

(بولنت كيلينش/فرانس برس)

سورية: كهرباء حمص «مسروقة»

جلال بكور

أيام في العتمة

تنقل «العربي الجديد» عن سكان في حمص قولهم إن «انقطاع الكهرباء في بعض المناطق قد يمتد أياماً أحياناً، فيما تمنح لساعات لا تتجاوز الأربع يوماً في حال توفيرها». ويشيرون إلى أن منطقة كفرعيا جنوباً المحافظة تظل أربعة أيام بلا كهرباء، بخلاف مناطق في جوارها مثل قطينة التي لا تشهد أي انقطاع.

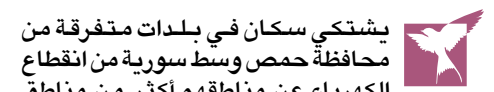
هو تهيئتها إلى أحد موانئ الساحل السوري أو لبنان، التي يسيطر النظام وحلفاؤه على معايرها، ما يدل على أن السارق والمسؤول هما واحد.

وإلى أزمة الكهرباء، تعاني محافظة حمص ومناطق يسيطر عليها النظام من أزمات متلاحقة، آخرها جز مياه الشرب والصرف الصحي إلى المنازل، فيما تتواصل أزمات القمح والخبز والمحروقات وانخفاض قيمة الليرة.

الحديث عن مراقبة اللصوص المجهولين محطات التغذية والمحولات، واستغلالهم ساعات انقطاع الكهرباء لسرقة الأسلاك التي تحتوي على مادة النحاس غالية الثمن، تمهيداً لبيعها مع قطع أخرى لتجار معادن الخردة المعروفين محلياً، لكن لا تجري محاسبتهم.

ويوضح موظف آخر أن «الشركة ادعت أخيراً على مجموعة من العاملين في تجارة معادن الخردة بسرقة مليار ليرة سورية (28,5 مليون دولار)، وذلك استناداً إلى شهادات لمواطنين. لكن القضاء أكد أن لا أدلة واضحة لمحاسبتهم، ما يشير إلى أن هؤلاء السارقين يحظون بدعم وتغطية من جهات أمنية أو مسلحة تابعة لقوات النظام».

وكان المدير العام لشركة كهرباء حمص، صالح عمران، قد توقع في تصريح أدلى به لصحيفة «العربية» المحلية أن يتحسن التقنين عبر برنامج بلحظ منح ساعتين إضافية في مقابل 4 ساعات قطع، لكن اللصوص منعوا تنفيذ هذا البرنامج بحسب مصادر محلية تحدثت أيضاً عن أن «الورش التابعة للمؤسسة تتوجه إلى مكان العطل لإصلاحه، لكنها تقف عاجزة أحياناً أمام الحجم الكبير للسرقة. أما المتضرر الأول والأخير، فهو المواطن، علماً أن العطل قد ينجم عن فقدان



يشتكي سكان في بلدات متفرقة من محافظة حمص وسط سورية من انقطاع الكهرباء عن مناطقهم أكثر من مناطق أخرى، رغم أن برنامج التقنين الذي يطبقه النظام يلحظ منح ساعات تغذية متساوية لكل المناطق. أما مسؤولو شركة الكهرباء، فيربطون مخالفات البرنامج بـ «لصوص مجهولين».

وتحدث سكان ومسؤولون محليون عن تقديم شكاوى عدة إلى مؤسسة الكهرباء التابعة للنظام التي تدرّ إدارتها دائماً بأن الشبكة تتعرض لأعطال يقف لصوص وراء بعضها عبر سرقة أسلاك كهرباء، أو قطع من محولات تقوم بمهمات تخزين الطاقة، وتغذية المناطق بها.

ويتحدث موظف في مؤسسة الكهرباء لـ «العربي الجديد» عن أن الشركة رفعت دعاوى ضد مجهولين في شأن تعريضها لخسائر قيمتها 4 مليارات ليرة سورية (110 ملايين دولار)، تقول إنها تحتاجها لإعادة إصلاح الأعطال التي سببها اللصوص، وتصرّ على أن عدم توفير هذه المبالغ يمنع إكمالها عمليات تصليح الأضرار، ومعالجة النقص في التغذية. ويسهب الموظف في

